ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

16 يناير 2024

أسبوع الدخل الدولاري والحماية الاجتماعية

إصدار إسبوعي

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

18 معلومة مصورة

19 مقالات تحليلية

تقديم

جاءت أخبار هذا الأسبوع وسط استمرار تداعيات الحروب العالمية مع نشوب المزيد من التوترات العالمية والإقليمية، إلا أن الحكومة المصرية لا تزال مستمرة في جهود تعزيز النشاط الاقتصادي وتخفيف آثار تلك التحديات على المواطن المصري.

ويستعرض عدد نشرتنا الصادر عن الأسبوع الثاني لينايـر 2024، الأخبار المرتبطة في سياق تحليلي يرسم معطيات تساعد في فهم الصورة العامة والتوجهات الرسمية، وكذلك في اتخاذ القرارات الأقرب إلى الصواب.. وإلى تفاصيل العدد:

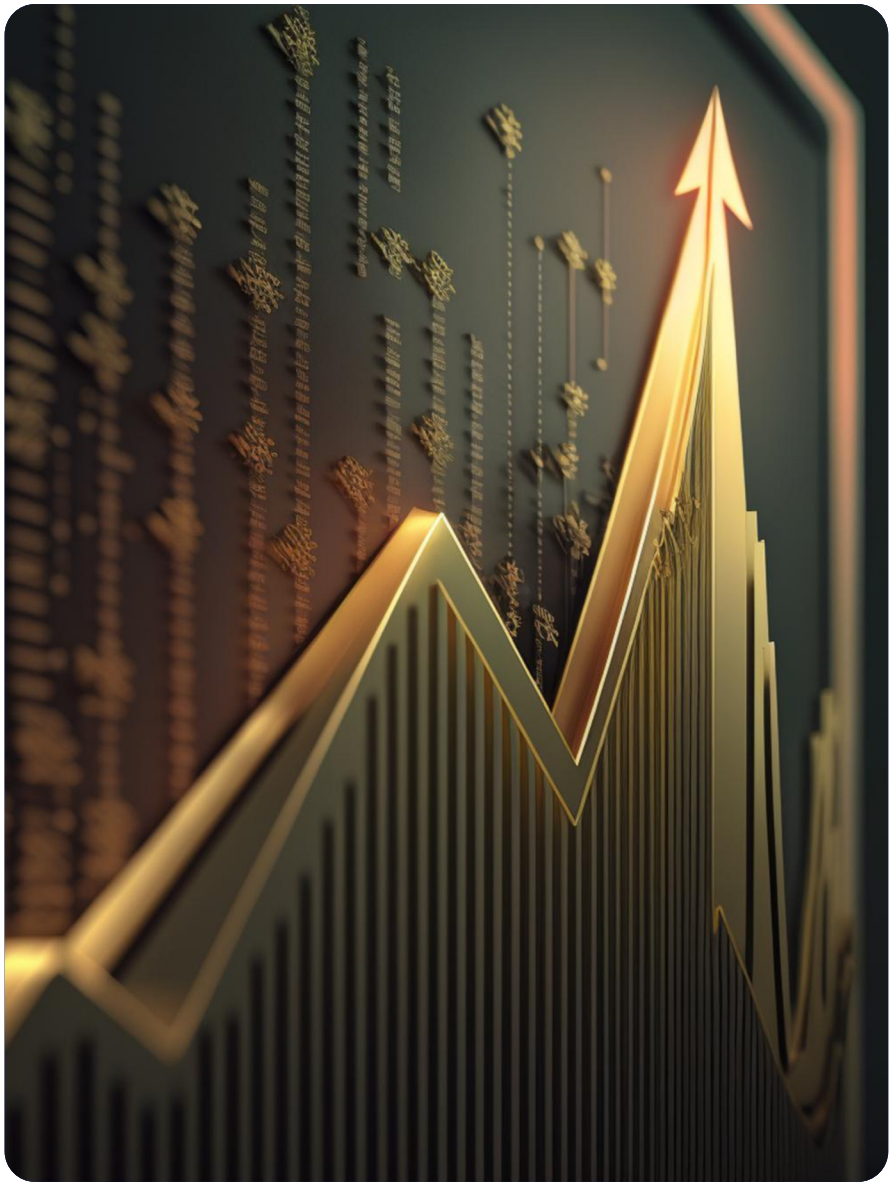

أبرز قضايا الأسبوع

شهد هذا الأسبوع محاولات حكومية لاحتواء آثار التحديات العالمية والمحلية المستمرة منذ بداية عام 2024 على المواطن من خلال التوجيه بزيادة الإنفاق على تحسين أحوال المواطنين، وإطلاق خطط لزيادة المصادر الدولارية إلى 300 مليار دولار من خلال رفع حجم التبادل التجاري مع القارة الأفريقية، وإبرام أول صفقة استثمار أجنبي مباشر خلال عام 2024. إلى جانب وجود توقعات إيجابية بشأن نمو الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول 2028.

أحداث محلية

السياسات المالية

- **الرئيس السيسي يُوجه بزيادة الإنفاق على تحسين أحوال المواطنين بالموازنة الجديدة**

صرح وزير المالية «محمد معيط» بأن الرئيس «عبد الفتاح السيسي» وجه بزيادة الإنفاق على تحسين أحوال المواطنين بالموازنة الجديدة، وأضاف «الأولوية للصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، حيث تلتزم الدولة بمسار تحسين أجور العاملين بالدولة، وأصحاب المعاشات لتخفيف الأعباء عن المواطنين، إلى جانب استكمال مشروع «حياة كريمة»

للارتقاء بمعيشة 60% من المصريين، كما تلتزم الدولة بتلبية الاحتياجات الأساسية، والحد من الآثار التضخمية، وتستهدف الدولة نموًا اقتصاديًا جيدًا مدفوعًا بدور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي». ويعكس التوجيه بزيادة الإنفاق العام لتحسين حياة المواطن المصري التزام الحكومة المصرية بتحقيق التنمية الشاملة، وتحسين جودة الحياة في مصر.

أسواق المال والاستثمار

- **مصر تطمح لمضاعفة مصادرها الدولارية التقليدية إلى 300 مليار**

تمحورت تساؤلات المواطنين المصريين، ومؤسسات التمويل الدولية، حول خطة الرئيس عبد الفتاح السيسي للخروج من الأزمة المالية غير المسبوقة التي تعانيها البلاد، لا سيما ما يتعلق منها بشحّ العملة الصعبة المؤثر بكافة الجوانب الاقتصادية والمعيشية، حتى أعلنت رئاسة مجلس الوزراء عن وثيقة بعنوان: «أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة 2024-2030»، والتي ركزت بشكل أساسي على تضييق الفجوة الدولارية، عبر السعي لحشد موارد من النقد الأجنبي تناهز 300 مليار دولار خلال 6 سنوات، بما يوازي 3 أضعاف الرقم الحالي، تعتمد مصر على 5 مصادر رئيسية للحصول على العملة الصعبة، تتمثل بالصادرات، وعائدات السياحة، وإيرادات قناة السويس، وتحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية.

- **«ازدهار» المصرية تستحوذ على 80% من «سيتا تكستايلز» للملابس**

استحوذت شركة «ازدهار» للاستثمار المباشر المصرية على حصة 80% من شركة «سيتا تكستايلز» للملابس المالكة للعلامتين التجاريتين «دالي دريس» و«بريمودا»، ضمن خطة للشركة لاستثمار 70 مليون دولار خلال عام 2024، بحسب عماد برسوم، المؤسس والعضو المنتدب لشركة «ازدهار» في حديث لـ«الشرق»، لم يخض برسوم في تفاصيل قيمة صفقة الاستحواذ على «سيتا تكستايلز» بشكلٍ خاص، تأسست شركة «سيتا تكستايلز» عام 1958 من قبل عائلة الشمسي، وركزت في بدايتها على صناعة المنسوجات، وتطور نشاطها بعد ذلك لتصبح شركة متخصصة في مجال بيع الملابس بالتجزئة حيث تدير شبكة مكوّنة من 60 فرعًا موزعة بكافة أنحاء مصر.

- **«ADQ» و«أدنيك» تستحوذان على 40% من أعمال ضيافة «طلعت مصطفى»**

استحوذت مجموعة«ADQ» القابضة و«أدنيك» الإماراتيتان على 40.5% من شركة «أيكون» ذراع قطاع الضيافة التابعة لـ «مجموعة طلعت مصطفى القابضة»، من خلال زيادة رأس المال. وبحسب بيان للمجموعة، تساهم «القابضة» (ADQ) بـ 49% من عملية زيادة رأس المال، بينما تبلغ حصة «أدنيك» 51%. تُعد الصفقة التي لم يتم الإفصاح عن قيمتها، أولى صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر هذا العام، وسط تقديرات حكومية بأن تصل قيمة تلك الاستثمارات حتى نهاية يونيو 2024 إلى 12 مليار دولار.

- **الرقابة المالية في مصر تدرس طلبات 10 شركات لتقديم التمويل غير المصرفي**

تدرس الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، السماح للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بتأسيس شركات لممارسة أنشطة التأمين، لكنها لم تحدد بعد الحد الأدنى للرأسمال اللازم لذلك، بحسب إسلام عزام، نائب رئيس الهيئة. يأتي حديث عزام بعد إعلان الهيئة عن موافقة مجلس الإدارة على إقرار الحد الأدنى لرأسمال الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي عند 15 مليون جنيه (نحو 485 ألف دولار) للنشاط الواحد.

- **«أكوا باور» السعودية و«حسن علام» تطوران مزرعة رياح في مصر بـ 1.5 مليار دولار**

فاز تحالف بقيادة شركة أكوا باور السعودية، يضم شركة «حسن علام للمرافق» المصرية، بمشروع لإنتاج طاقة الرياح بمنطقتي خليج السويس وجبل الزيت في مصر، بسعة 1.1 جيجاوات، وباستثمارات تصل إلى 1.5 مليار دولار، بحسب بيان صادر عن مجلس الوزراء المصري. وفي مايو 2023، نشرت «الشرق» أن شركتي «أكوا باور» السعودية و«الكازار» الإماراتية أبدتا اهتمامهما بالاستحواذ على محطات طاقة الرياح في جبل الزيت والزعفران في مصر ضمن 7 شركات محلية وأجنبية مهتمة بالصفقة، تشمل أيضًا «إنفينتي» المصرية.

- **جي بي مورجان يستبعد مصر من مؤشره للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة بنهاية يناير 2024**

لم يمر سوى عامين على دخول مصر لمؤشر «جيه. بى. مورغان» للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة، حتى أعلنت الشركة الأميركية عن استبعادها من المؤشر وسط مشكلات تتعلق بقابلية تحويل النقد الأجنبي للمستثمرين خارج البلاد، وأزمة شح عملة قد تكون هي الأشد، ستقوم «جيه بي مورغان» باستبعاد مصر، التي يقل وزنها عن 1% من المؤشر، من سلسلة مؤشراتها للسندات الحكومية للأسواق الناشئة اعتبارًا من 31 يناير 2024. ولدى مصر 13 إصدارًا من السندات المقومة بالجنيه في مؤشرات المصرف الأميركي، بآجال استحقاق تتراوح بين 2024 و2030.

- **المالية: إقبال كبير على «سيارات المصريين بالخارج» وتزايد الأعداد أكثر من 3 مرات**

قالت وزارة المالية في بيان لها: إن مبادرة «تيسير استيراد سيارات المصريين بالخارج» تشهد إقبالًا متزايدًا، حيث تضاعف عدد المسجلين في أول شهرين من المرحلة الثانية أكثر من 3 مرات، مقارنة بالفترة نفسها من المرحلة الأولى، ومن المقرر انتهاء المبادرة في 30 يناير 2024. وأعلن وزير المالية «محمد معيط» أن صلاحية الموافقة الاستيرادية لشحن واستيراد السيارات تمتد إلى 5 سنوات، والضريبة الجمركية المخفضة سارية طوال فترة صلاحية الموافقة الاستيرادية.

- **إيرادات قناة السويس المصرية تهبط 40% منذ بداية العام**

بحسب تصريحات لرئيس هيئة قناة السويس «أسامة ربيع»، هبطت عائدات قناة السويس المصرية بنحو 40% خلال أول 11 يومًا من يناير 2024 بسبب التوترات في البحر الأحمر؛ حيث أدت الهجمات التي تشنها جماعة الحوثيين على السفن التي تُشتبه بارتباطها بإسرائيل إلى صعود تكاليف الشحن البحري، وأوقفت 8 من أكبر 10 شركات شحن في العالم مرور سفنها عبر البحر الأحمر، رغم أن المرور برأس الرجاء الصالح أعلى تكلفة وأطول وقتًا؛ مما سيرفع أسعار السلع والبضائع على المستهلكين حال استمرار الرحلات الأطول.

- **مصر تخطط لتشييد منطقة لوجستية خلف ميناء سفاجا البحري**

تخطط الحكومة المصرية، لتشييد منطقة لوجستية باستثمارات 50 مليون دولار، خلف ميناء سفاجا البحري، لتكون مركزًا لتجميع وتفريغ البضائع عبر القطار الكهربائي السريع الذي سيلعب حلقة الوصل بين موانئ البحرين الأحمر والمتوسط. تنفذ الحكومة المصرية، شبكة القطارات السريعة، من خلال تحالف مكوّن من شركات مصرية وألمانية بقيادة «سيمنز للنقل» الألمانية، بالتحالف مع شركتي «المقاولون العرب»، و«أوراسكوم للإنشاء»، تشمل ثلاثة خطوط متكاملة بإجمالي أطوال يبلغ 1,825 كيلومترًا.

السياسات النقدية

- **«المركزي» يلزم بنوك مصر بفائدة 24% على القروض المضمونة**

ألزم البنك المركزي المصري، البنوك العاملة في البلاد ألّا تقل نسبة الفائدة على القروض المضمونة عن 24%، وذلك لمنع التربح من هامش شهادات الاستثمار الجديدة ذات الفائدة 27%. وكانت أسعار الفائدة على القروض المضمونة، أي الصادرة بضمان شهادات الاستثمار والودائع، تبلغ في البنوك ما بين 20% و21% سنويًا. والجدير بالذكر، أن تعليمات «المركزي» برفع الحد الأدنى لسعر الفائدة بضمان الشهادات والودائع جاءت بعدما قرر أكبر بنكين حكوميين في مصر، «الأهلي» و«مصر»، أوائل يناير 2024، طرح شهادات ادّخار بعائد 23.5% سنويًا يُصرف شهريًا، ويصل إلى 27% حال صرف العائد سنويًا، ليمثل العائد الأكبر على الإطلاق في تاريخ البنوك المصرية.

- **مسئول بالمركزي المصري: لم نوجه البنوك بخفض سقف بطاقات الائتمان**

أكّد مسئول في البنك المركزي المصري أن «المركزي لم يوجه أيًّا من البنوك المحلية بخفض الحد الأقصى لبطاقات الائتمان داخل مصر، بل كل بنك يحدد الحد الأقصى لبطاقاته الائتمانية وفقًا لمركز العملة الأجنبية لديه وللاستخدامات التي رصدها لأجلها». وكان عدد من البنوك الخاصة العاملة في مصر قد خفض حدود استخدام بطاقات الائتمان في المعاملات بالعملة الأجنبية إلى ما بين 50 و65 دولارًا شهريًا للعملاء داخل السوق المحلية، بحسب رسائل نصية وصلت لعملاء تلك البنوك.

المعاملات الخارجية

- **مصر تسعى لزيادة تجارتها مع أفريقيا 20% مع تفعيل الاتفاقية القارية**

تسعى مصر لزيادة تجارتها البينية مع قارة أفريقيا 20% خلال خمس سنوات مع بدء العمل باتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، لتصل إلى 7.4 مليارات دولار، بحسب رئيس جهاز التمثيل التجاري المصري. وتُعد اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، اتفاقية تجارية بين 49 دولة عضوًا في الاتحاد الأفريقي تهدف إلى إنشاء سوق موحدة تليها حرية الحركة وعملة موحدة. والجدير بالذكر أن الاتفاقية تم تدشينها مارس 2018 ودخلت حيز التنفيذ بعد عام. سيبدأ العمل بالاتفاقية نهاية عام 2024.

- **تراجع واردات مصر من القمح الروسي 24.7% في 6 أشهر**

تراجعت واردات مصر من القمح الروسي بنسبة 24.7% على أساس سنوي في النصف الأول من العام الزراعي الحالي (يوليو 2023 - يونيو 2024)، حسبما أفادت وكالة «إنترفاكس» الروسية. وقال اتحاد مُصدري الحبوب الروسي إن واردات مصر بلغت 2.952 مليون طن في الفترة بين يوليو وديسمبر 2023. تُعدّ روسيا أكبر مُصدّر للقمح في العالم، وهي عادة من أهم الموردين الرئيسيين لمصر، نظرًا لقربها الجغرافي ومحصولها الوفير. ومع ذلك، أصبحت بعض الصفقات الأخيرة أكثر تعقيدًا في إبرامها، بعدما اتخذت موسكو موقفًا متحفظًا فيما يتعلق بالتسعير.

المؤشرات الكلية

- **التضخم في مدن مصر يواصل الهبوط خلال ديسمبر إلى 33.7%**

واصل التضخم في مدن مصر مساره الهبوطي في ديسمبر للشهر الثالث على التوالي، رغم استمرار ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ونقص بعضها مع شح العملة الصعبة اللازمة للاستيراد، وعودة تكدس البضائع بموانئ أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان. وتراجعت أسعار المستهلكين في مصر إلى 33.7% خلال ديسمبر على أساس سنوي، مقابل 34.6% في نوفمبر، أما على أساس شهري؛ فقد زادت وتيرة التضخم إلى 1.4% من 1.3% في نوفمبر2023، بحسب بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أخبار الطاقة

- **وزير البترول: مصر تطرح مزايدات جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في 2024**

صرح وزير البترول المصري «طارق الملا»، على هامش مؤتمر التعدين الدولي في الرياض، أن مصر تعمل على طرح مزايدات عالمية جديدة للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، والذهب، خلال 2024، مضيفًا أن «مزايدة الذهب الجديدة ستُطرح خلال النصف الثاني من العام 2024». وتكثف مصر جهودها لزيادة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع التعدين، والذهب بشكل خاص، إذ تستهدف استثمار مليار دولار في قطاع التعدين بحلول عام 2030.

إقليميًا

- **تعديلات طفيفة على توقعات البنك الدولي لنمو اقتصادات المنطقة رغم التوترات**

أبقى البنك الدولي على توقعاته لنمو معظم اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغم زيادة حالة عدم اليقين الجيوسياسية الناتجة عن حرب إسرائيل على غزة، والتي دفعته إلى خفض توقعاته لنمو الاقتصاد المصري مقارنةً بتقديراته الصادرة في أكتوبر 2023 بنحو 0.2 نقطة مئوية ليسجل 3.5% بضغط من تأثيرات الحرب في غزة على ارتفاع معدلات التضخم، وتقلص القوة الشرائية للأسر، وتقييد نشاط القطاع الخاص، وتكثيف الضغوط على السياحة والتحويلات المالية والميزان التجاري النفطي.

- **توقعات بنمو الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 62 جيجاوات بحلول 2028**

توقعت وكالة الطاقة الدولية في تقرير حديث، أن يزيد التوسع في قدرات الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 62 جيجاوات في الفترة (2023-2028). ومن المتوقع أن يتسارع النمو إلى أكثر من ثلاثة أمثال فترة السنوات الخمس السابقة (2018-2022)، حيث تشكل الطاقة الشمسية الكهروضوئية أكثر من 85% من الزيادة، بالإضافة إلى طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركزة. وسيكون أكثر من ثلث النمو في السعودية وحدها، تليها الإمارات والمغرب وعمان ومصر وإسرائيل والأردن، وتمثل هذه الدول السبع، أكثر من 90% من النمو في المنطقة.

عالميًا

- **دافوس: المعلومات المغلوطة والمضللة أكبر تهديد يواجه الاقتصاد العالمي**

تمثل الأخبار الزائفة أو الخاطئة الخطر الأكبر على العالم خلال العامين المقبلين، في ظل انتظار المزيد من الدول حول العالم إجراء انتخاباتها الداخلية، وذلك وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن المخاطر العالمية لعام 2024، فيما هيمنت المخاطر البيئية على مخاوف العقد المقبل، وهو اتجاه سُجّل في استطلاعات رأي سابقة، ولا يبدو أن الوضع سيتحسن في العقد المقبل، فقد توقع ثلث المشاركين في استطلاع رأي أجراه المنتدى، ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب أو منقسم خلال ذلك المدى الزمني، وفيه ستفرض القوى المتوسطة والكبيرة القواعد والمعايير وتنفذها. في المقابل، ارتبطت 4 من التحديات الخمسة الكبرى خلال تلك الفترة بتغير المناخ، وتوقع نحو 30% من المشاركين زيادة فرص وقوع كوارث عالمية خلال الأربعة والعشرين شهرًا المقبلة، فيما تصور ما يقارب الثلثان حدوث هذا السيناريو في العقد المقبل.

- **رئيس الصومال يلغي اتفاقًا يتيح لإثيوبيا الوصول إلى البحر الأحمر**

ألغى رئيس الصومال حسن شيخ محمود رسميًا اتفاقًا وقعته إثيوبيا مع إقليم أرض الصومال الانفصالي، يتيح للدولة غير الساحلية الوصول إلى البحر الأحمر مقابل حصة في شركة الخطوط الجوية الإثيوبية «إثيوبيا إيرلاينز» (Ethiopian Airlines)، حيث أعلن أن مذكرة التفاهم المبرمة خلال أوائل يناير 2024 بين الجانبين «غير قانونية»، وأنه وقّع قانونًا ألغى الاتفاق.

- **رئيس الصومال: سنقاتل ضد خطة البحر الأحمر الإثيوبية**

حذر الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، دولة إثيوبيا المجاورة من أنه سيتخذ «كافة التدابير اللازمة» للدفاع عن بلاده إذا تحركت نحو الحصول على ممر بحري مباشر إلى البحر الأحمر عبر إقليم أرض الصومال الانفصالي في الصومال، تأتي تصريحات محمود بعد وقت قصير من إلغائه اتفاق إثيوبيا مع أرض الصومال رسميًا، كما دعا المدنيين الصوماليين في الخارج والداخل للدفاع عن البلاد ضد أي غزو محتمل.

- **8 من أكبر 10 شركات شحن توقف سفنها عن عبور البحر الأحمر**

أوقفت 8 من أكبر 10 شركات لسفن الحاويات، والتي تسيطر على 61% من قدرة الشحن العالمي، المرور في البحر الأحمر بسبب الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي، بحسب بيانات حديثة تتبع شركات الشحن منذ بدء الاضطرابات حتى الخامس من يناير 2024، حيث أعلن زعيم جماعة الحوثي في نوفمبر 2023 عن ترصد جماعته لأي سفن تعود ملكيتها أو تُشغلها شركات إسرائيلية، ردًا على الحرب في غزة، وذلك قبل أن توسع عملياتها تجاه «كل السفن» المتوجهة لإسرائيل.

- **هجمات البحر الأحمر تخفّض التجارة العالمية 1.3% وحجم الحاويات المنقولة 70%**

أظهر أحدث بيانات مؤشر «كييل» التجاري لشهر ديسمبر 2023، أن هجمات الحوثيين المدعومين من إيران على سفن الشحن في البحر الأحمر تسببت في انخفاض حجم الحاويات المنقولة هناك بأكثر من النصف، أي بنسبة 70% تقريبًا. كذلك انخفضت التجارة العالمية بنسبة 1.3% في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر 2023.

- **النفط يرتفع عند التسوية بسبب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر**

ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط عند تسوية تعاملات يوم 12 يناير 2024، مع تقييم الأسواق توقعات ارتفاع الطلب على الخام، في ظل تجدد مخاوف نقص الإمدادات، وسط شن غارات جوية من الولايات المتحدة وحلفائها ضد أهداف عسكرية للمتمردين الحوثيين في اليمن. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 1.15% عند 78.29 دولارًا للبرميل، فيما زاد سعر الخام الأمريكي بنسبة 0.9% إلى 72.68 دولارًا للبرميل.

- **فيتش: نتوقع وصول سعر خام برنت إلى 80 دولارًا للبرميل في 2024**

رفعت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني توقعاتها لسعر خام برنت إلى 80 دولارًا للبرميل خلال عام 2024، من 75 دولارًا في توقعاتها السابقة، ومن المتوقع أن يبلغ سعر خام برنت في العام 2025 نحو 70 دولارًا للبرميل دون تغيير عن التوقعات السابقة، على أن ينخفض إلى 65 دولارًا في 2026.

معلومة مصورة

تأثير توترات البحر الأحمر على الاقتصاد العالمي

ارتفاع سعر خام برنت بنحو **2.5%**

إلى **78.29 دولارًا** للبرميل في

نهاية تعاملات الجمعة 12 يناير 2023

ارتفاع مؤشر شنغهاي القياسي

للشحن بالحاويات بنسبة **1.6%**

إلى **2206 نقاط**

انخفاض التجارة العالمية

بنسبة **1.3%** من نوفمبر 2023

إلى ديسمبر 2023

تحويل **18 شركة شحن**

مسارها عن البحر الأحمر

تراجع إيرادات قناة السويس

40% خلال أول **11 يومًا**

من عام 2024

مقالات تحليلية

توجيه الإنفاق العام نحو تحسين أحوال المواطنين: استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعتبر تحسين أحوال المواطنين أمرًا أساسيًا لنجاح أي دولة، وفي هذا السياق، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي توجيهًا بزيادة الإنفاق العام في موازنة الدولة 2025/2024 بهدف تعزيز جودة الحياة وتحسين أحوال المواطنين في مصر، ويركز التوجيه الرئاسي على زيادة الإنفاق في قطاعي الصحة والتعليم، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير المرافق الحديثة والتجهيزات الطبية والتعليمية. كما يشمل ذلك تعزيز برامج الدعم الاجتماعي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر والبطالة، من خلال زيادة الإنفاق العام في هذه المجالات. وعليه ستتمكن الحكومة من توفير شبكة أمان اجتماعية للمواطنين الأكثر احتياجًا وتحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة والمحرومة بالإضافة إلى استكمال تنفيذ مبادرة حياة كريمة. ويُمكن استعراض أهم ملامح مشروع الموازنة الجديدة للعام المالي 2025/2024 لتخفيف الأعباء عن المواطنين على النحو التالي:

1. تحسين أجور العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات

بداية من 2022 تتبنى الحكومة العديد من الإجراءات لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين في مواجهة الضغوطات السعرية، حيث تم تخصيص 130 مليار جنيه للتعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتخفيف آثارها على المواطنين. كما تمَّ رصد

إجـراءات اتخذتهـا الحكومـة لتعزيـز الحمايـة الاجتماعيـة، والحـد مـن التداعيـات السـلبية لارتفـاع الأسـعار، موزعـة علـى 6 محـاور رئيسـية مـن واقـع حـزم الحمايـة الاجتماعيـة التـي تـم إطلاقهـا، وكان آخرهـا الحزمـة التـي تـم الإعلان عنهـا سـبتمبر 2023 فـضلًا عـن مخصصـات الحمايـة الاجتماعيـة فـي موازنـة العـام المالـي 2024/2023 البالغـة 529.7 مليـار جنيـه، بزيـادة تُقـدر بنحـو 48.8% عـن العـام المالـي 2023/2022. والتعجيـل بزيـادة الأجـور للمرة الخامسـة خلال السـنوات الأربـع الماضيـة، وذلـك بمثابـة إدراك كامـل للوضـع الاقتصـادي الـذي يعيشـه المصريـون، حيـث ارتفـع الحـد الأدنـى للأجـور مـن 1200 جنيـه فـي مـارس 2019 ليصـل إلـى 4000 جنيـه فـي سـبتمبر مـن عـام 2023 بنسـبة زيـادة تتجـاوز 230% خلال تلـك السـنوات. ولـم يُسـتثنَ القطـاع الخـاص مـن تلـك الزيـادات، فتـم توجيـه زيـادة الحـد الأدنـى لرواتـب العامليـن فـي القطـاع الخـاص وهـو معيـار مهـم لضمـان حقـوق العمـال وتوفيـر معيشـة كريمـة لهـم حتـى وصـل الحـد الأدنى للأجـور فـي القطـاع الخـاص إلـى 3500 جنيـه فـي ينايـر 2024.

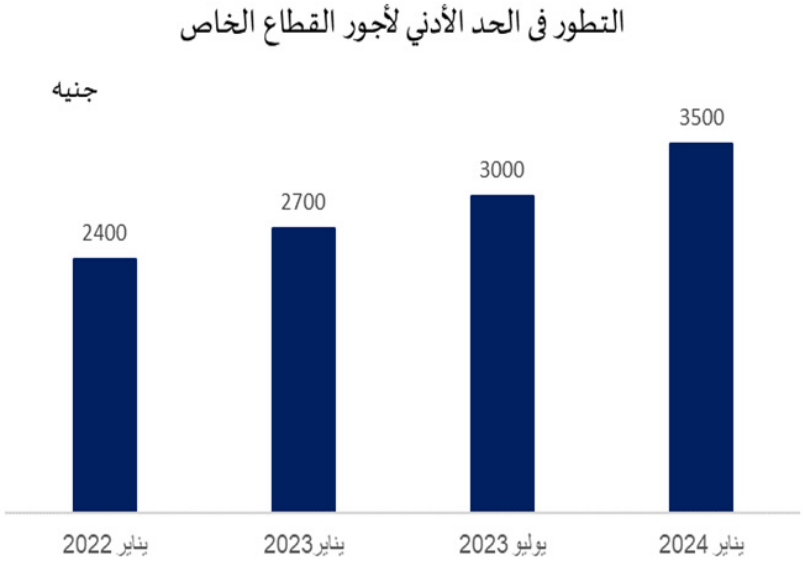

يُعد تحسين الأجور أمرًا حاسمًا لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز القدرة الشرائية للعمال. كما يشير التوجيه الرئاسي إلى أهمية زيادة الأجور بشكل عادل ومستدام وفقًا لظروف الاقتصاد الوطني، كما ستؤدي هذه الخطوة إلى تحفيز الاستهلاك المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي.

5 مليارات جنيه
مستهدف زيادة صادرات الدواء
خلال الفترة من 2024-2030

2. إعطاء أولوية لقطاعات الصحة والتعليم

إعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم يعكس الرغبة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لمصر. فتطوير هذين القطاعين يشكل تحديًا حاسمًا لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. ويُعتبر التعليم ركيزة أساسية لتطوير المجتمع وبناء جيل مؤهل، فهناك التزام قوي بتحقيق تحسين شامل ومستدام، ومن خلال هذا التوجيه يتحقق توازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

دائمًا ما يحظى القطاع الصحي باهتمام بالغ من الحكومة المصرية، حيث انطلقت جهود الدولة لتعمل في اتجاهين؛ الأول: إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية وتطوير الوحدات الصحية لتواكب التطور في أداء الخدمة الصحية، ورفع كفاءة وتأهيل العنصر البشري. الثاني: إطلاق حزمة من الإصلاحات الصحية العاجلة. وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات الصحية لرفع كفاءة ومستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

وتهدف الخطة الصحية المقترحة لتعزيز الرعاية الصحية، وتحسين الخدمات المقدمة في البلاد خلال الفترة من 2024-2030، ودعم مخصصات الإنفاق العام على الصحة إلى ما لا يقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي، لتقديم خدمات أفضل وتغطية أوسع. بالإضافة إلى تجديد وإنشاء 3100 منشأة صحية بحلول عام 2030، بما في ذلك 100 مستشفى و3000 وحدة صحية، مقابل 452 منشأة تم بناؤها في السنوات التسع الماضية (2014-2023). كما يتم تعزيز صناعة الدواء للاكتفاء بالإنتاج المحلي لنحو 95% من احتياجات السوق بالقيمة المالية عام 2030، مقابل نسبة 75% في عام 2022 بالإضافة إلى زيادة صادرات الدواء إلى ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من خلال التوسع في إنتاج الدواء لتلبية احتياجات السوق المحلية ودعم الصادرات والتوسع في خدمات التأمين الصحي لتشمل 100% من السكان بحلول عام 2030، مقارنة بحوالي 66% في عام 2022، واستكمال منظومة التأمين الصحي الشامل لتغطي كافة محافظات الجمهورية بحلول عام 2030. نتيجة لذلك سيتم تحسين ترتيب مصر في المؤشر العالمي للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية لتصنف من بين الثلاثين الأولى عالميًا.

إدراكًا من الدولة بأن إتاحة التعليم وتطويره، ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، وفي إطار اهتمامها المتنامي بهذا الملف الاستراتيجي، أولت الدولة أهمية خاصة لإتاحة التعليم للجميع، من خلال تنفيذ عدة مسارات، ولإتاحة التعليم وضعت الدولة من مستهدفاتها، زيادة قيمة الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي إلى 1.8 تريليون جنيه خلال الفترة (2024 - 2030) مقابل 861 مليار جنيه في التسع سنوات السابقة لها. بالإضافة إلى زيادة عدد الفصول بنحو 105 ألف فصل حتى عام 2030 ليصل إجمالي عدد الفصول الجديدة إلى 225 ألف فصل خلال الفترة نفسها. إضافة إلى ذلك دعم الإنفاق على التعليم الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن 2% وارتفاع تصنيف 28 جامعة مصرية على الأقل لتصنف من بين أفضل جامعات العالم وفقًا لتصنيف الـــــ QS العالمي للجامعات مقارنة بنحو 14 جامعة حاليًا.

1.8 تريليون جنيه
قيمة الانفاق على التعليم قبل الجامعي خلال الفترة 2024-2030.

3. التوسع في برامج الحماية الاجتماعية

تبنت الدولة المصرية نهجًا جديدًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وحزمة من السياسات الاجتماعية الشاملة لدعم وحماية الفئات الأكثر احتياجًا وتعزيز الأمن الإنساني، وذلك بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية، فتعاملت مع قضية الحماية الاجتماعية من منظور احتوائي شامل، وعملت على توسيع خيارات المواطنين، وتمكينهم من الوصول العادل إلى الموارد والفرص، إلى جانب التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات رئاسية

لرفع مستوى المعيشة في القرى المصرية. في سياق متصل، أطلقت الدولة عددًا من الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز حقوق التضامن الاجتماعي. فوفقًا لخطة عام 2024/2023 تم تخصيص 529.7 مليار جنيه لبرامج الدعم والحماية الاجتماعية، بزيادة تقدر بنحو 48.8٪ عن العام المالي 2023/2022.

ولذلك وضعت الدولة مستهدفات للتوسع في برامج الحماية الاجتماعية أبرزها زيادة نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى 22% من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2024-2030) مقارنة بنحو 18% خلال الفترة (2014-2023). كما يتم زيادة مخصصات برنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة» إلى 240 مليار جنيه، بإجمالي عدد مستفيدين بنحو 27 مليون مواطن وزيادة تكلفة برنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة» لذوي الاحتياجات الخاصة إلى 70 مليار جنيه بإجمالي عدد مستفيدين بنحو 3 ملايين مواطن خلال الفترة (2024 - 2030) مقارنة بنحو 1.2 مليون مواطن خلال الفترة نفسها من العام السابق.

4. استكمال تنفيذ مبادرة حياة كريمة

«المشروع القومي لتنمية الريف المصري» المبادرة الرئاسية التي تم اطلاقها يناير 2019، وتهدف المبادرة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن في إطار دعم وتوحيد وتكثيف الجهود وفقًا لقاعدة بيانات خرائط الفقر الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وعليه رصدت المبادرة 103 مليارات جنيه

لتطوير 277 قرية تتجاوز نسبة الفقر فيها 70%. تهدف المبادرة إلى تحقيق تحول جذري غير مسبوق في الريف المصري من خلال تلبية احتياجات القرى المصرية من البنية التحتية والخدمات العامة، وتحسين مستوى المعيشة والدخل للمجتمعات الريفية، تعتبر المبادرة نموذجًا مثاليًا يعكس تعاون جميع الوزارات لتحقيق حياة كريمة لسكان الريف.

كما تم تحقيق إنجاز كامل لمراحل مبادرة «حياة كريمة»، حيث استهدفت المبادرة حوالي 58 مليون مواطن، وتم تخصيص استثمارات تتجاوز التريليون جنيه لتنفيذها. تعد هذه المبادرة واحدة من أكبر المبادرات التنموية في تاريخ مصر والعالم، من حيث حجم التمويل ونطاق الشمول وعدد المستفيدين وتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تستهدف المبادرة تطوير 4584 قرية في 175 مركز في 20 محافظة، وتغطي كافة جوانب الحياة مع التركيز على الاستدامة من خلال تنفيذ تدخلات مباشرة وغير مباشرة، تعمل المبادرة على تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية، وتعزيز الحياة الاجتماعية والثقافية للسكان في القرى المستهدفة.

ومن أولويات الدولة العاجلة بدء تنفيذ المرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة والتي تُغطي 52 مركزًا يضُم 1667 قرية في 20 محافظة على مستوى الجمهورية، ورصد استثمارات مُستهدفة قيمتها 30 مليار جنيه كاعتمادات أولية، لتنفيذ نحو 620 مشروعًا للمياه والصرف الصحي، وإنشاء وتطوير نحو ثلاثة آلاف فصل مدرسي، و48 معهدًا أزهريًا، واستكمال تطوير نحو 66

مُستشفى باعتمادات 2.8 مليار جنيه، وتنفيذ عدد 4 مشروعات طرق رئيسية باعتمادات 390 مليون جنيه، وتبلغ أطوال الترع المستهدف تأهيلها وتبطينها: 1741 كم، كما أنه من المستهدف إنشاء وتطوير 86 محطة معالجة.

في الختام، يعكس التوجيه بزيادة الإنفاق العام لتحسين أحوال المواطنين التزام الحكومة بتحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة في مصر. من خلال تعزيز البنية التحتية وتطوير قطاعات الصحة والتعليم وتعزيز الرعاية الاجتماعية، سيحسن ذلك من فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية وجودة المعيشة للمواطنين. وعليه يتطلب تحقيق هذه الأهداف التزامًا مستمرًا وتنفيذًا فعالًا للسياسات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

مقالات تحليلية

كيف تسهم اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وأفريقيا في تعزيز العلاقات الاقتصادية؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تسعى مصر لزيادة تجارتها البينية مع قارة أفريقيا 20% خلال الخمس سنوات القادمة مع بدء العمل باتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، لتصل إلى 7.4 مليارات دولار، ولتحقيق هذا الهدف، سيجري العمل على إقامة 10 مناطق تصديرية متخصصة في عدد من المحافظات المصرية، وتطوير 10 «عناقيد» صناعية تصديرية (Clusters)، بالتوازي مع استهداف 10 أسواق تصديرية واعدة لزيادة مستويات نفاذ السلع المصرية إليها.

مسار العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأفريقية

حرصت مصر على التعاون مع عدد من الدول الأفريقية من الناحية الاقتصادية، بهدف زيادة الاستثمارات المصرية وفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات المحلية، وكذلك المساعدة في تطوير البنية التحتية في عدد من الدول الأفريقية.

وبذلت الدولة جهودًا للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية باعتبارها إحدى الأسواق الواعدة التي يمكن لمصر زيادة التبادل التجاري معها خلال المرحلة المقبلة، لدعم القطاعات الإنتاجية وزيادة

فـرص التشـغيل وتحقيـق النمـو الاقتصـادي. وفـي عـام 2021، أصـدر رئيـس مجلـس الـوزراء قـرارًا بتشـكيل لجنـة لإعـداد خطـة اسـتراتيجية لتنميـة الصـادرات المصريـة للقـارة الأفريقيـة بحلـول عـام 2025 لتحقيـق الشـراكة والتكامـل مـع الـدول الأفريقيـة وتعزيـز التعـاون الصناعـي والاسـتثماري بيـن الجانبيـن. وفيمـا يلـي أبـرز محطـات العلاقـات الاقتصاديـة بيـن الطرفيـن:

١- التبـادل التجـاري: تولـي الدولـة المصريـة أهميـة قصـوى لملـف التصديـر، حيـث يأتـي علـى رأس أولويـات خطـط عملهـا، وفـي ضـوء ذلـك عملـت الدولـة علـى مـدار السـنوات الماضيـة، بتوجيهـات مـن القيـادة السياسـية، علـى تعزيـز نفـاذ الصـادرات الوطنيـة إلـى الأسـواق الخارجيـة مـن أجـل تحقيـق هـدف الـ 100 مليـار دولار صـادرات، وفيمـا يلـي عـرض لتطـور قيمـة الصـادرات والـواردات بيـن مصـر والقـارة الأفريقيـة:

الشكل ١- التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا (مليار دولار)

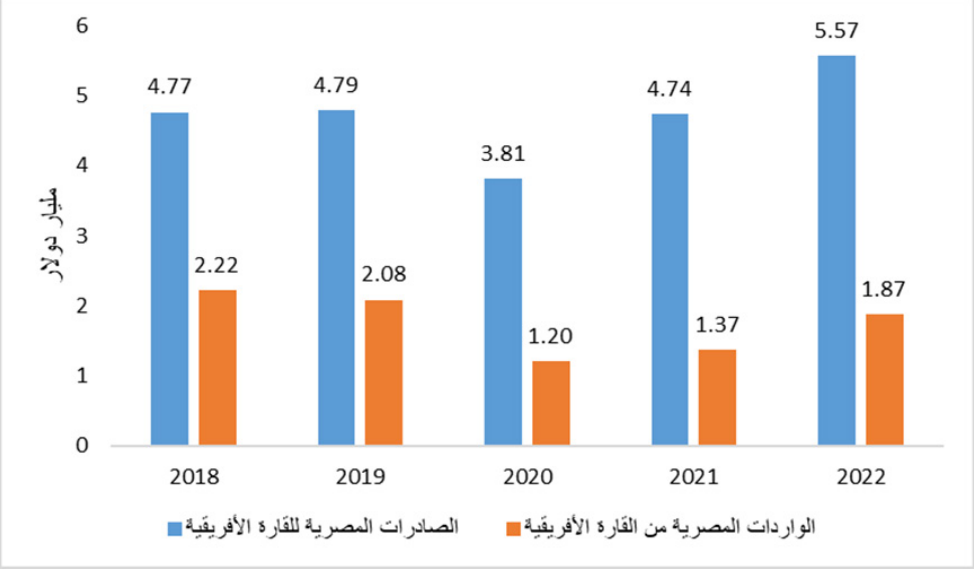

Source: Trade Map, Bilateral Trade between Egypt and Africa

يتبين من الشكل السابق أن الميزان التجاري بين مصر وأفريقيا يصب في مصلحة الأولى نظرًا لارتفاع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات؛ حيث بلغ الفائض التجاري بين الطرفين نحو 3.7 مليارات دولار في عام 2022 مقارنة بنحو 3.37 مليارات دولار عام 2021، بنسبة زيادة تبلغ نحو 9.7% على أساس سنوي.

وجاءت ليبيا على رأس قائمة أعلى دول أفريقيا استيرادًا من مصر خلال عام 2022، حيث بلغت قيمة صادرات مصر لها 1.2 مليار دولار، يليها السودان 929 مليون دولار، ثم المغرب بقيمة 881 مليون دولار، ثم الجزائر 741 مليون دولار، ثم كينيا 356 مليون دولار، ثم تونس 307 ملايين دولار ثم غانا 238 مليون دولار.

وتصدرت الكونغو الديمقراطية قائمة أعلى دول الاتحاد الأفريقي تصديرًا لمصر خلال عام 2022، حيث بلغت قيمة واردات مصر منها 524 مليون دولار، يليها السودان 504 مليون دولار، ثم زامبيا 314 مليون دولار، ثم كينيا 308 مليون دولار، ثم جنوب أفريقيا 133 مليون دولار.

2- التعاون الاستثماري: سجلت قيمة استثمارات دول أفريقيا بمصر 501.4 مليون دولار خلال العام المالي 2022/2021 مقابل 430.5 مليون دولار خلال العام المالي 2021/2020 بنسبة ارتفاع قدرها 16.5% على أساس سنوي.

وجاءت جنوب أفريقيا في صدارة الترتيب في قائمة الدول الأفريقية الأعلى استثمارًا في مصر خلال العام المالي 2022/2021، حيث سجلت قيمة استثماراتها في مصر نحو 220.3 مليون دولار، يليها موريشيوس بقيمة 203.5 ملايين دولار، ثم كوت ديفوار بنحو 17 مليون دولار، ثم جيبوتي 13.1 مليون دولار ثم الكاميرون 4 ملايين دولار.

وتشهد العلاقات المصرية الأفريقية تعاونًا وثيقًا في قطاعات الزراعة والموارد المائية. يشمل التعاون القضايا المتعلقة بحفر الآبار ومكافحة الفيضانات والجفاف وبناء السدود، وتحسين الإنتاجية الزراعية وتأمين الموارد المائية وتعزيز الأمن الغذائي في القارة الأفريقية.

3- مشروعات الربط: تهدف بعض الاتفاقيات التي تمت بين مصر ودول أفريقية في مجال البنية التحتية، مثل: الربط الكهربائي ومشروعات السكك الحديدية، إلى تعزيز التواصل والتجارة بين الدول الأفريقية وتحسين البنية التحتية لتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وتعزيز التكامل الاقتصادي.

كما يُعد مشروع «القاهرة – كيب تاون» أحد أبرز المشاريع في هذا السياق، حيث يهدف إلى إنشاء طرق برية تربط بين تسع دول أفريقية تمتد من القاهرة في مصر حتى كيب تاون في جنوب أفريقيا. يهدف هذا المشروع إلى تيسير حركة الاستثمار والتجارة بين هذه الدول، وسيمر الطريق البري العملاق عبر دول مثل مصر، والسودان، وكينيا، وإثيوبيا، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي، والجابون، وينتهي في كيب تاون.

اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية

اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، هي اتفاقية تجارية بين 49 دولة عضوًا في الاتحاد الأفريقي تهدف إلى خلق سوق واحدة للسلع والخدمات عبر الدول الأعضاء، وتعميق التكامل الاقتصادي لأفريقيا، وإزالة الحواجز التجارية، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وتعزيز التصنيع، وخلق فرص العمل والاستثمار.

كما تستهدف اتفاقية التجارة الحرة الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية أمام التجارة في السلع، والتعاون في

مجالات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، والتعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة، وإنشاء آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بحقوقهم والتزاماتهم، وإنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وامتدت عمليات إنشاء الاتفاقية لعدة سنوات؛ حيث بدأت جذورها الأولى في الدورة الـ 19 للاتحاد الأفريقي في عام 2012، مرورًا بالتواصل إلى قرار الإنشاء في 2017، والتوقيع عليها في 2018 خلال الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وسيبدأ العمل بالاتفاقية نهاية عام 2024.

ومن المتوقع أن تفعيل مصر لتلك المنطقة سيحقق لها العديد من المكاسب الاقتصادية، كفتح سوق واسعة أمام الصادرات المصرية، زيادة فائض ميزان التجارة الذي تحققه مصر مع الدول الأفريقية، خاصةً وأن حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية آخذ في التزايد، وخفض تكلفة الإنتاج للمنتجات المصرية، من خلال إتاحة الفرصة للحصول على المواد الخام والسلع الأولية من الدول الأفريقية بدون تعريفة أو بتعريفة جمركية أقل، إلى جانب فتح فرص كبرى أمام التعاون الاستثماري.

استخلاصًا لما سبق، تُعد خطوة تفعيل اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر والقارة السمراء من خلال زيادة التبادل التجاري واستغلال الفائض التجاري لصالح مصر، وهو الأمر الذي يُعد محوريًا في التوقيت الحالي، خاصة في ظل معاناة مصر من أزمة اقتصادية تتمثل أبرز معالمها في نقص السيولة الدولارية، وهو الأمر الذي يُمكن معالجته بزيادة حجم الصادرات إلى دول العالم ومنها الدول الأفريقية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg